

التسامح: فلاح مفهوم ووظيفته الإيتيقية

أ.د. (ة). سعدية بن دنيا*

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم- الجزائر

ملخص:

تواجه الإنسانية اليوم أسئلة قلقة يطرحها اللاتسامح بين الحضارات والأديان وتحركها التقلبات الاجتماعية والصراعات الدينية والطائفية والخلافات الإيديولوجية وتغيير القيم وتحولها واختراق الهويات وتحطيمها، وهذا كله طريق إلى الصدمات الحضارية والصراعات الثقافية وتقاتل الهويات والأديان. وعليه يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الالتباسات والمفارقات التي يثيرها مفهوم التسامح والتعقيد الذي يصاحب محاولات نقله من المستوى النظري إلى المستوى العملي وتجسيده فعليا على أرض الواقع والإشكال الذي يكتنف آليات هذا التجسيد وذلك من خلال تتبع أصوله التاريخية ومعانيه اللغوية وكثافته المفهومية وتحولاته الدلالية وكيف يمكن استثماره لتفادي اللاتسامح الذي يستشري في عمق وجودنا وتحقيق إمكانية العيش المشترك. الكلمات المفتاحية: التسامح، التعصب، الآخر، اللاتسامح، التعايش.

Abstract:

Today, humanity is confronted with anxious questions asked by intolerance among civilizations and religions, driven by social upheavals, religious and sectarian conflicts, ideological differences, changing values and breaking and destroying identities. This is a path to civilizational clashes, cultural conflicts and fighting identities and religions.

Therefore, this research aims to shed light on the ambiguities and paradoxes raised by the concept of tolerance, and the complexity which accompanies the attempts to transfer it from the theoretical to the practical level and its actual embodiment on the ground and the form that surrounds the mechanisms of this embodiment by tracing its historical origins and examining its linguistic derivational meaning, And how it can be invested to avoid the intolerance that pervades the depth of our existence and the possibility of coexistence.

Keywords: Tolerance, narrow-mindedness, the other, intolerance, coexistence.

* سعدية بن دنيا، أستاذة بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

مقدمة:

يعدّ التسامح مفهوما ذو طبيعة إشكالية، وذلك لأنه يثير الكثير من الالتباس وي طرح العديد من الإشكاليات والسجالات حول تعدد دلالاته ومضامينه وسياقات تداوله، إذ يمتاز بالكثافة المفهومية وتتعدّد وتتداخل الرؤى والتعاريف التي تعبّر عن تمظهراته الفكرية (الدينية والسياسية والثقافية)، فضلا عن تباين المنطلقات الفكرية والإيديولوجية التي يتبناها مُنظّروه في التعريف به والنظر إليه في مستويات مختلفة ومن زوايا متعددة، يُضاف إلى ذلك التعقيد الذي يصاحب محاولات نقله من المستوى النظري إلى المستوى العملي وتجسيده فعليا على أرض الواقع والأشكّلة التي تكتنف آليات هذا التجسيد.

لقد اكتسب مفهوم التسامح معان عدة وتجسّد بصور متنوعة عبر اختلاف أشكال الوعي الإنساني، فلم يعد مقتصرًا على الجانب الطائفي والديني، بل امتد ليشمل الجانب السياسي والاجتماعي والفكري والحقوقي، ونظرا لسعة تداوله وتعدد الأبعاد الدالة عليه، انبرى العديد من الفلاسفة إلى معالجة القضايا والمسائل المتعلقة به، فكانت الفلسفة المجال الأرحب لتدارس هذا المفهوم وترسيخه كقيمة إنسانية عليا.

1- الأصول التاريخية لمفهوم التسامح:

لقد حظيت إشكالية التسامح باهتمام كبير في تاريخ الفكر الفلسفي، ونظّر لها الكثير من الفلاسفة والمفكرين، وجلّهم توجه إلى صياغة التصورات النظرية

لهذا المفهوم وناقش مسوغاته الأخلاقية، والبحث فيما إذا كان تحقيق التسامح أمراً ممكناً، وكذا التحري عن السبل الأنجح لممارسته وتنفيذه على أرض الواقع.

لكن على الرغم من ثقل المهام الموكلة إلى الفلسفة والجرارة التي أبدتها في هذا المجال، ينبغي الإشارة إلى أن "التسامح" ليس مفهوماً أصيلاً في الفلسفة، بل هو يقع بين الفلسفة والإيديولوجيا⁽¹⁾، وإنما ثمة سياقات تاريخية ولدت الحاجة إلى مباحثته وهي تتعلق بالظروف الدينية والسياسية غير المستقرة التي مرّت بها أوروبا على إثر الصراعات الدينية التي اجتاحتها". ولقد "ظهرت كلمة التسامح Tolérance أول ما ظهرت في كتابات الفلاسفة وعلى حواشي الفلسفة في القرن السابع عشر الميلادي زمن الصراع بين البروتستانت والكنيسة الكاثوليكية، حينما نادى أولئك بحرية الاعتقاد"⁽²⁾، حيث أن مقاربات الفلاسفة لهذا المفهوم فرضتها أو تدخلت في صياغتها هذه الظروف وجعلتهم يتبنوه كمبدأ متسامي لإحلال السلم والاستقرار بدلاً من الصراع والافتتال.

شكّلت مشكلة التسامح "أحد جوانب المشكل اللاهوتي السياسي الذي طُرح بحدّة في القرنين السادس عشر والسابع عشر"⁽³⁾، واعتبر التسامح الديني، على وجه التحديد، مشكلاً لاهوتياً سياسياً اقتضى تدخل رجال الدين والسياسيون، كما

⁽¹⁾ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، ص25.

⁽²⁾ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁽³⁾ منوبي غباش، مشكلة التسامح الديني، مؤمنون بلا حدود، الرباط، 2015، ص3.

كان للفلاسفة الدور الأهم في التدقيق في إشكالياته وربطها بالفلسفة واستشراف حلوله ومآلاته، وتم تناوله في غضون ذلك كقضية مركزية في فلسفة الدين.

وعليه تم تداول التسامح في السباق الفلسفي الغربي كمشكل ديني سياسي أولاً قبل تناوله كاستشكال فلسفي، وذلك يرجع بالأساس إلى التماهي والتداخل بين السلطة الدينية الروحية والسلطة الزمنية السياسية، والسؤال الرئيسي الذي طُرح في هذا السياق تركّز حول إمكانية التسامح مع المخالفين في الدين؟ وبغض النظر عن الإجابات المختلفة يمكننا القول إن السياق الفكري الذي وجّه دفة البحث في هذا السؤال - سواء في موقف القبول بالتسامح كما الموقف الرفض له - كان محكوماً باعتبارات دينية تأويلية وباعتبارات سياسية عملية⁽¹⁾، ومن ثمة كانت الكتابات حوله في مستويات تكاد تكون متداخلة بين الفلسفة والدين والإيديولوجيا.

لقد شكّلت السلطة الكنسية مرجعية نهائية، وبحكم نفوذها الديني والسياسي ثم اعتبار الدين المسيحي الدين الرسمي والوحيد للدولة، "فالمسيحية جهاز سياسي ينهض على وحدة الإيمان"⁽²⁾، وعلى هذا الأساس تم اضطهاد وازدراء الديانات الأخرى التي تخالفها في الرأي الديني وعلى وجه التحديد الديانتين المنافستين اليهودية والإسلام، إذ "وجدت السلطة الإمبراطورية في الكنيسة السند الروحي، الذي من شأنه أن ييسر أمر هيمنتها على الرعايا، كما أن الكنيسة وجدت، في

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 02.

⁽²⁾ جوزيف لوكير، تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2009، ص 127.

السلطة السياسية، الأداة المادية اللازمة -السيف (glaive)- لفرض معتقداتها على الوثنيين والهرطقة⁽¹⁾، وعليه تم ردع -وعلى نحو أخص كل الحركات الهرطوقية باستخدام أشد العقوبات وأبشع وسائل التعذيب والتتكيل، "فما من تهمة أشد وأمضى من تهمة الهرطقة في القضاء على أي إنسان حتى ولو كان البابا نفسه"⁽²⁾، ولذلك تنوعت العقوبات بين السجن والنفي والغرامات المالية ومصادرة الأموال لتصل إلى الاحراق والإعدام الفوري⁽³⁾، وهذا يعكس دوغمائية وتعصب الكنيسة المطلق اتجاه الهرطقة الذين لا ينظر إليهم على أنهم مخالفين وحسب بل ينبغي عدم التسامح مهم وتصفيتهم جسديا في أغلب الحالات.

ومن ثمة اشتدت موجة التعصب الديني وانتشرت مظاهر اللاتسامح من العنصرية والانغلاق وانتهاك الحقوق ومصادرة الحريات على أوسع نطاق، لا سيما على المستوى الداخلي بين المذاهب والفرق الدينية، "فالملل المتعددة للمسيحية، لم تكن تتعارض مع بعضها البعض على نحو عارض أو طارئ، بل بصورة جذرية، وكل توجه ديني كان يعتبر نفسه التفسير الحق للدين الشامل"⁽⁴⁾، وهذا يدل على

⁽¹⁾ منوبي غباش، مشكلة التسامح الديني، مرجع سابق، ص 07.

⁽²⁾ جوزيف لوكليير، مرجع سابق، ص 127.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 118، 119.

⁽⁴⁾ صالح شقير، ساطع نسيب رضوان، تفعيل مفهوم التسامح فلسفيا، ضمن مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، المجلد 3، العدد 5، 2014، ص 137.

أن التسامح قد اقترن إلى حد ما بتاريخ اللاتسامح الذي شهدته أوروبا على إثر سعيها إلى فرض الوحدة الدينية.

وقد قاد هذا التوجّه الدوغمائي المتعصب أوروبا لتدخل في حروب متوالية أبرزها حرب الثلاثين سنة [1618. 1648] بين الكاثوليك والبروتستانت والتي وصل عدد القتلى فيها إلى سبعة ملايين قتيل، فجراء الحروب والنزاعات الطائفية "في القرن السادس عشر ونصف الأول من القرن السابع عشر كانت أوروبا قد تحولت إلى أرض قاحلة بفعل الحروب الدينية"⁽¹⁾، بعد أن هُضمت الحقوق وانتهكت القيم الإنسانية. وهو وما دفع الفلاسفة للتساؤل عن الأسباب العميقة لهذا التناحر والقتل؟ وعن السبيل الأمثل لإرساء الحوار والتعايش واستتباب الأمن والسلام.

إن حصيلة الدمار التي جنتها أوروبا من حروبها المريرة سرعان ما علمتها أن التسامح الديني هو الحل الإستراتيجي للعيش في سلام وطمأنينة، وهكذا انتهى الأمر بأن تساهل الكاثوليك مع البروتستانت، وبالعكس، ثم صار التسامح يُرتجى تجاه جميع الديانات وكل المعتقدات"⁽²⁾، وفي هذا السياق التاريخي والفكري تمّ الدفع بفكرة التسامح إلى عمق مركز الاهتمام من التسامح الديني إزاء المخالفين

⁽¹⁾ سمير الخليل، التسامح في اللغة العربية، بحث منشور ضمن كتاب: التسامح بين شرق وغرب، دراسات في التعايش والقبول بالآخر، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقى، ط1، 1996، ص14.

⁽²⁾ أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ط2، 2006، ص1460.

في العقائد والمذاهب إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الفردية، فظهرت الكثير من المواقف الفلسفية التي تؤمن بدور التسامح الديني في ترسيخ قيم التنوع والتعدد، وتدعو إلى الحق في الاختلاف وحرية الاعتقاد والممارسة الدينية.

ومن الفلاسفة الذين أثروا مجال البحث والنقاش في هذا المجال نورد على سبيل الذكر لا الحصر مساهمات بيير بيل، سبينوزا وروسو وفولتير وجون لوك والذين طرحوا مشكلة التسامح في إطار تصور فلسفي لحرية الإنسان وكان لهم الفضل في إغناء هذا المفهوم وتوسيع مجالات استعماله. بحيث كتب سبينوزا (1632. 1677) متسائلاً في الفصل الأخير من رسالته في اللاهوت والسياسة: "إن أسوأ موقف توضع فيه الدولة هو ذلك الذي تبعث فيه إلى المنفى بالشرفاء من رعاياها وكأنهم مجرمون، لا لشيء إلا لأنهم اعتنقوا آراء مخالفة لا يستطيعون إخفاءها"⁽¹⁾، وهو بذلك يدافع عن حرية الاعتقاد ويعتقد أنها المبدأ الأهم لتحقيق التعايش والانسجام بين أفراد المجتمع. لقد آمن سبينوزا بالحرية والتسامح، وكان يدعو إلى الاعتراف بحرية الآخر الدينية والفكرية والاجتماعية من منطلق أنها حق طبيعي يجب أن يُكفل لكل إنسان، ومن ثمة كان له دور بارز في تأصيل التسامح الديني والفكري.

في السياق نفسه يُعارض الفيلسوف جون لوك (1632-1704) كل المواقف المتطرفة التي تتخذ من التعصب والتزمت شعاراً لها، وتزدرى كل مختلف

⁽¹⁾ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة: حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص451.

ومخالف لتعاليمها، فهؤلاء في رأيه إنما يتصدون للآخر ويلقنونه أشد أنواع العذاب والأذى لأنهم يختزلون الحق في رؤاهم الوثوقية الضيقة التي يعتقدون أنها الأجدر والأقدر بأن تُتخذ قاعدة عامة وكونية يخضع لها جميع الناس ولا يحيدون عن تعاليمها. وهم في الحقيقة في ضلال كبير وفي منأى عن تعاليم الإنجيل التي تدعو إلى التسامح والمحبة والسلام. يقول جون لوك في هذا الصدد: "إن الذين يضطهدون الآخرين باسم المسيحية يتكفرون لتعاليم المسيح ولا ينشدون إلا المظهر الخارجي لا السلام ولا القداسة ومن ذا الذي يعتقد أنه في التعذيب والقتل يسعى المتعصب إلى نجات الروح الضحية؟ ثم إن الإيمان لا يمكن أن يفرض بالقوة القاهرة"⁽¹⁾.

ولذلك يمضي جون لوك في الدفاع عن حقوق الإنسان الدينية والمدنية وتسويغها، بحيث يرى أن ثمة أصرة لا انفصام لها بين التسامح والاعتراف بالحقوق الإنسانية، وهذا لبّ نظريته في التسامح، ولتحقيق هذا المبتغى "فمن الأفضل أن نتبع سياسة التعددية والتسامح لكي نتحاشى الحروب الطائفية والقتال، خاصة أنه يستحيل جمع البشر كلهم على عقيدة واحدة أو مذهب

⁽¹⁾ عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص380.

واحد⁽¹⁾، فلكل فرد معتقده الخاص وعلى الناس احترام هذا الخيار وهذه القناعة
كما تُحفظ الحقوق وتُصان الحريات.

وهكذا ساهمت فلسفة جون لوك في التسامح في بناء صرح حقوق الإنسان،
وكان له إله جانب عدد كبير من الفلاسفة والذين لا يتسع هذا المقام من البحث
للتفصيل في نظرياتهم - فضل كبير في إرساء التسامح على أسس فلسفية والتمهيد
لطرحة كمبدأ من مبادئ حقوق الإنسان⁽²⁾ وكضرورة وجودية وإنسانية وركيزة من
مرتكزات البشرية.

التعريف اللغوي: "ارتباك المفهوم والتباس الدلالة"

إن معاينة المعنى الاشتقائي اللغوي لكلمة "التسامح" لا تفصح عن
الإجماع والاتفاق في كل الأحوال، إذ نجد أن كلمة Toleration الانجليزية
ومرادفها العربي التسامح يعني كل منهما شيئاً مختلفاً وبدلالات متعددة.

فكلمة Toleration "مشتقة في الأصل من الجذر اللاتيني Tolerare،
الذي يعني التحمل بمعنى أن الفكرة الأساسية المتضمنة هنا هي فكرة التحمل،
المعاناة، أو التعايش مع شيء لا يُحِب في الحقيقة، أو يمكن أن يعتبر لا أخلاقياً،

⁽¹⁾ هاشم صالح، التسامح والحرية الدينية في الفكر الأوروبي، مجلة يتفكرون، مؤمنون بلا حدود
للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد الأول، 2013، ص13.

⁽²⁾ في سنة 1948 أصبح مبدأ التسامح ركيزة من ركائز حقوق الإنسان وهي السنة التي تم فيها
الإعلان عن حقوق الإنسان.

بل وربما شرا بصورة من الصور"⁽¹⁾، والتسامح بهذا المعنى معاناة يتكبتها الشخص في تحمّل ما يخالفه في الآخر والتعايش معه على الرغم من أنه لا يُتحمّل في الأصل، "والمعنى الجوهرى هنا يحمل نوعا من التسوية غير المريحة، يحمل ما هو أقل من وضعية مثالية، بين ما يتحمّله المرء بكل حماس (ذاته، غالبا) وبين الآخر الغريب الذي يجبر التسامحُ المرءَ على القبول به"⁽²⁾. وبهذا يشير معنى الأصل اللاتيني لكلمة التسامح إلى نوع من الارتباك، فالتسامح المقصود هنا يحمل قسطا من الشر من اللاعدل والمعاناة وبالتالي لا يمكنه أن يكون فضيلة أخلاقية وقيمة مثالية مطلقة وهو بذلك يأخذ دلالة سلبية واضحة.

وبهذا المعنى عينه "التحمّل" تم تداول لفظة التسامح في القرن السادس عشر وقد استخدمها قدامى أدباء الكلاسيكيين، مثل **كالفن (Calvin)** و**مونتايين (Montaigne)** بالحفاظ إجمالا على معنى القبول والتحمّل السلبي، غير أن تحولا ما طرأ في ألمانيا وهولندا على مدلول كلمة "تسامح" التي باتت في النصف الثاني من القرن السادس عشر، تفيد معنى السماح أو التسامح المتصل بالحرية الدينية. وقد شمل هذا التحول فرنسا حيث وردت هذه العبارة في أحد بنود قرار ناننت للكنيسة الكالفينية والقاضي بمنح الحرية الدينية والسياسية واضعا حداً للحروب الدينية⁽³⁾.

⁽¹⁾ سمير الخليل، التسامح في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 07.

⁽²⁾ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁽³⁾ جوزيف لوكليير، تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، مرجع سابق، ص 23.

وللوقوف على تداعيات الالتباس الذي يثيره التعريف اللغوي لكلمة التسامح في اللغة الفرنسية، يذهب الفيلسوف الفرنسي بول ريكور، في مقارنته بين دلالات التسامح واللاتسامح وما لا يمكن التسامح فيه، إلى ربط ما أسماه خطر الالتباس في معنى كلمة Tolerance بتعدد الميادين والحقول التي يوظف فيها التسامح، إذ يتغير المعنى من حقل معرفي إلى آخر، وإذا لم ننتبه أولاً إلى أمر تداخل هذه الحقول المعرفية والثقافية المختلفة واستخدام كلمة التسامح داخلها، فمن الممكن أن يزيد ذلك من التباس معنى الكلمة أكثر فأكثر⁽¹⁾. وللخروج من هذا المأزق المعرفي يقترح ريكور ضرورة تناول القاموس لكلمتي التسامح واللاتسامح انطلاقاً من المستويات المتعددة لتطبيقاتهما، مع ضرورة إضافة بعد ثالث لهذين اللفظين هو بعد ما لا يمكن التسامح فيه، وذلك لأن الاستخدام اللغوي للفظين لوحدهما لا يفي بالغرض في كل الحالات وفي كل الحقول⁽²⁾.

وعندما نحاول استجلاء مفهوم التسامح في اللغة العربية نجد أنه لا يخلوهو الآخر من التباس واضح. فقد ورد في لسان العرب لابن منظور الفعل الثلاثي "سَمَحَ" (بفتح الميم) ومنه تشتق كلمات مثل أَسْمَحُ وسمح سماحة وسماحا أي جاد وأعطى عن كرم وسخاء، وأَسْمَحُ أي وافق على المطلوب⁽³⁾، أما المسامحة فهي المساهلة والملاينة⁽⁴⁾، وجاء في المنجد في اللغة العربية المعاصرة أن كلمة

1) Paul Ricœur, Lectures3, Autour du politique, Seuil, Paris, 1999, p295.

2) IBID, p296.

3) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، م2، ط1، 1992، ص489.

4) المرجع نفسه، ص290.

سُمح (بضم الميم) ومنها سماحا وسموحا وسماحة تعني أن المرء صار كريما من أهل الجود ومتساهلا، يقال تسامح في الأمر أو تسامح مع الشخص أو المجموعة مثل التسامح في ممارسة العبادة، ويراد به التسامح الديني أو تسامح الدولة مع المتآمرين عليها، ويعنى به التساهل وعدم التعصب أي المساهلة والملاينة والموافقة على المطلوب⁽¹⁾.

وإذا نظرنا بشيء من الإمعان إلى تلك المعاني سوف نجد أن لفظة التسامح في اللغة العربية تحمل دلالتين: تدل الأولى على معاني الجود والعطاء والسخاء والكرم، أما الدلالة الثانية فتحيل إلى معاني التساهل، المتابعة، الموافقة والانقياد، وعلى قدر ما يبدو من تقارب بين الدالتين، يوجد اختلاف وتباعد بينهما، فالموافقة التي توحى بها الدلالة الأولى تحيل إلى الرضا والقبول لظالما أنها صادرة عن تكرم وجود.

ولو أن هذه القيمة السامية للمعنى لم تكن موجودة لسبب من الأسباب لكان من المؤكد أن كلمة سَمَح ستأخذ معنى آخر مما يترتب عليه أن التسامح لا يعود فضيلة⁽²⁾. أما الموافقة في الدلالة الثانية فتشير إلى الانقياد والاستسلام وتوحي بوجود "علاقة سلطوية، علاقة بين طرفين أحدهما يكون في السلطة أو

⁽¹⁾ صبحي حموي وآخرون، المنجد في اللغة العربية، دار المشرق، بيروت، ط2، 2001، ص 297، 298.

⁽²⁾ سمير الخليل، التسامح في اللغة العربية، مرجع سابق، ص12.

القوة، فيتسامح والآخر يكون في موقف الضعف والإذعان فيتسامح معه⁽¹⁾، فبينما تدل الدلالة الأولى على معان وقيم إيجابية، تنتفي هذه المعاني والقيم في الدلالة الثانية لاقترافها بالخضوع والخنوع. وهذا يعني أن التسامح كفضيلة لا يتحقق في المعنى الثاني وهو يأخذ دلالة سلبية لطالما أنه مرتبط بالإذعان والطاعة.

ومنه نجد بأن المعاني والدلالات التي تحملها لفظة التسامح في اللغة العربية غير دقيقة كما أن حضورها غير صريح بالمعنى الكافي، ولكن مهما يكن من التباس فإن التسامح بالمعنى العربي "يعتبر فضيلة حين يكون مرتبطا بما هو أسمى منه ضمن إطار سُلّم القيم نفسه"⁽²⁾، فممارسة الجود والكرم هي التي تكسب التسامح هذه الحمولة القيمية والأخلاقية وترفعه إلى مصاف الفضيلة وتجعل منه قيمة سامية مطلوبة في حدّ ذاتها.

التعريف الاصطلاحي: التسامح كإتيقا مركزية لحقوق الإنسان

لقد مرّ مفهوم التسامح بتحولات دلالية كثيفة فرضتها السياقات التاريخية المختلفة التي نشأ فيها، وكانت البدايات على حواشي الفلسفة في الخطاب السياسي اللاهوتي الذي أنتجه بعض فلاسفة القرن السابع عشر من خلال مقارباتهم للمفهوم والتي تدخلت في صياغتها الظروف الدينية والسياسية التي مرّت بها أوروبا في تلك الفترة من تاريخها وبعد التحولات التي صادفها سؤال التسامح في السياقات الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية لعصر النهضة والتنوير أصبح

⁽¹⁾ منوي غباش، مشكل التسامح الديني، مرجع سابق، ص 03.

⁽²⁾ سمير الخليل، التسامح في اللغة العربية، مرجع سابق، ص 11، 12.

التسامح في مفهومه الحديث يقوم أساساً على ضرورة احترام الحق في الاختلاف لينبج فجر عهد جديد يدعو إلى احترام النوع الإنساني والاعتراف بالآخر وإيفائه حقوقه دون انتقائية مدفوعة باختلاف الجنس والدين واللون والعرق.

وعلى الرغم من أنه ليس هناك مصطلح واحد واضح بعينه لاستيفاء معاني التسامح، بل هناك مجموعة من المفاهيم التي تؤدي هذه الدلالات، فإن جُلّ التعاريف والاصطلاحات التي خصّ بهذا المفهوم تدعو إلى ضرورة التسامح بين المخالفين في الرأي والعقيدة وحق الاختلاف واتخاذ العقل ميزاناً وحكماً. وبالعودة إلى التحديد المعجمي نجد أن التعريف الذي تكاد تجمع عليه قواميس اللغة ومعاجم الفلسفة يقدم التسامح بمعناه الأخلاقي على أنه "موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير سواء كانت موافقة أم مخالفة لموافقنا"⁽¹⁾، وذلك انطلاقاً من الإقرار بمبدأ التعددية واحترام التنوع والاختلاف.

لا يُفهم مفهوم التسامح بدقة إلا في مقابل نقيضه اللاتسامح الذي يستلزم التعصب وما ينطوي عليه من معاني عليه من معاني في التحيز والتشدد، حيث يؤدي غياب التسامح أو تغييره إلى تصاعد موجات التعصب والكرهية والانغلاق وانتشار العنف والتطرف والإرهاب ذلك أن عدم التسامح إنما ينم عن موقف عدائي تصادمي داحض للآخر يعتدي على حقوقه وحرياته ويقصدها، ويقضي على مبدأ التعددية والاختلاف، كما ويجهض كل القيم الإنسانية السامية في المحبة والتفاهم والأخوة والتعايش.

⁽¹⁾ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص 20.

إن غياب التسامح يؤدي إلى استثناء الدوغما والفكر الأحادي المغلق، وذلك لأنه يكون "مقترنا دائما باحتكار السلطة وبالرغبة في الهيمنة والاستبداد، فمن يمتلكها يسعى إلى فرض اعتقاداته وقناعاته وأسلوبه في الحياة، على أنها وحدها الصالحة، ووحدها المشروعة"⁽¹⁾، ففقط ما يؤمن به أو ينتمي إليه هو الحق الصواب الذي لا يتحمل الخطأ وكل ما عداه باطل ومضل، ولذلك يسعى إلى رفض اختيارات الغير ويمنعهم من حقهم الطبيعي في الاختلاف مما يؤدي إلى حرمانهم من حقوقهم وحررياتهم الأساسية، وهذه الممارسة الإقصائية تؤدي إلى غياب التواصل والحوار مع الآخر.

فبقدر ما يغيب التسامح تتصدع العلاقة مع الآخر المختلف ويشيع التعصب بجميع أشكاله وصوره، ذلك أن "اللاتسامح ينطوي ضمناً على الظلم والعدوان"⁽²⁾، ولذلك فإنه سرعان ما "يكشف عن نفسه بإجراءات مثل المنع أو الإقصاء أو الاضطهاد"⁽³⁾، ويلجأ إلى القوة والعنف فكرياً وممارسةً، وبذلك تنتسج دائرة العداوة مع الآخر وينظر إليه بازدراء واحتقار ليتطور الأمر إلى محاولة إغائه في تصعيد مريب يدفع إلى استئصاله وتنحيته، وهو ما يجعل العلاقة بين أفراد الإنسانية، باختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، علاقة مضطربة يسودها الخطر والتهديد.

⁽¹⁾ ناجية الوريمة، في مفهوم التسامح، مؤمنون بلا حدود، الرباط، 2016، ص 04.

⁽²⁾ محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مرجع سابق، ص 32.

⁽³⁾ جاك لوغوف، الأصول الوسطوية لعدم التسامح، ترجمة لحسن عابيد، مدارات فلسفية،

2004، ص 133.

في المقابل يؤسس التسامح لثقافة الاختلاف والتعايش وينأى عن العنصرية والتطرف، "لدفع ما لدى البشر من استعداد للعداوة والتنافر والتعصب والكرامية"⁽¹⁾، بحيث يفسح المجال أمام الأفراد لممارسة حقوقهم المشروعة⁽²⁾، كحق التعبير وحق الاعتقاد وحق المساواة، والاختلاف من هذه الزاوية "حق أصيل من حقوق الإنسان ويجد منبعه الرئيس من قيمة الحرية والقدرة على الاختيار"⁽³⁾، ولذلك فهو يروم "تحقيق سلوك منفتح متسامح معترف بالآخر اعترافه بالذات"⁽⁴⁾، فيقبل على معرفته (أي الآخر) في واقعه ومسلماته ومبادئه وأهدافه، ويسمح له بحقه الطبيعي في التعريف بنفسه وبيان متبنياته دون أن يمارس عليه أي إكراه أو ضغط.

إن التسامح بهذا المعنى هو فعالية إنسانية تقوم بوظيفة التواصل وبناء العلاقات الإنسانية بناء توافقيا وتحصيل الحقيقة من خلال توفير شروط التعايش السلمي عبر الحوار الذي يفترض وجود إصغاء متبادل وخطاب مفهوم، كما يتأسس على شرط الاعتراف ومبدأ الفهم والاحترام بين الأطراف المتحاورة.

⁽¹⁾ محسن الزراعي، الإنسانية وثقافة التسامح، ضمن عمل جماعي: التنوير والتسامح وتجديد الفكر الغربي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 2007، ص422.

⁽²⁾ Jeanne Hersche, Tolérance entre liberté et vérité, in: Philosophica, Vol:65, 2000, pp: 71, 72.

⁽³⁾ محمد محفوظ، الإسلام وجدلية الإيمان والحرية والمسؤولية، ضمن مجلة الكلمة، منتدى الحكمة للدراسات والأبحاث، بيروت، السنة العشرون، خريف 2013، ص31.

⁽⁴⁾ محسن الزراعي، الإنسانية وثقافة التسامح، مرجع سابق، ص422.

ولذلك "يعدّ مفهوم التسامح اليوم مقوماً أساسياً من مقومات الحداثة السياسية والاجتماعية، لقدرة على حل الإشكالات الناتجة عن التعددية داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات، فهو البديل العادل للتعصب ورفض حق الآخر في الاختلاف، والسبيل الوحيد إلى تعايش سلمي قائم على الاستواء في الحقوق بين مختلف مكونات المجتمع"⁽¹⁾، وتكون الحاجة إليه ضرورة إنسانية أساسية وشرط جوهري في قيام الوجود البشري المشترك واستدامة السلام.

إن كل دين لا يتناقض في جوهره مع روح التسامح، إذ يوجد في النصوص المقدسة الخاصة بالديانات السماوية (التوحيدية) ما يؤكد القول بالتسامح، فنجد مثلاً في العهد الجديد (إنجيل لوقا) دعوة واضحة إلى المحبة والسلام والتسامح [يوحنا، 12، 15] انطلاقاً من الإقرار بحرية الضمير، حيث أن الإيمان مسألة ضميرية واقتناع شخصي يبلغه المرء بملاً الحرية والاختيار ونقرأ في إنجيل: "أحبوا أعداءكم، وصلوا لأجل من يضطهدكم لكي تكونوا أبناء أبيكم"⁽²⁾، والإسلام أيضاً كان سلاماً على غير المسلمين وربي المسلمين على التسامح، ومع ذلك يشهد الواقع الإنساني انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وتوظيف الدين لإشعال الفتنة والصراعات وإذكاء مشاعر الكراهية والتعصب وهو منها براء، مما أدى إلى تأجيج المشاعر الدينية وإلحاق الضرر بالمقدسات وغيرها من الأفعال الإنسانية المتطرفة التي تبتعد عن النهج الحقوقي والبعد الإنساني والأخلاقي الذي تدعوا إليه

⁽¹⁾ ناجية الوريي، في مفهوم التسامح، مرجع سابق، ص 04.

⁽²⁾ منوي غباش، مرجع سابق، ص 05.

الرسائل السماوية من خلال التسامح الديني، ولذلك من الضروري أن نستلهم القيم الدينية الهادية إلى التسامح والحوار والسلام ونطبقها في واقعنا المعاصر بأن نتبنى منهج الاعتدال والوسطية ونربي أفراد المجتمع على مبادئ المواطنة وقيم السلم، وهذا يستدعي أيضا ضرورة تفعيل دور المؤسسات التعليمية والثقافية والقانونية لنشر ثقافة التسامح والتصدي لمهدداتها.

الخلاصة:

لقد بدا جلياً أن التسامح الديني لا يعني ضعفا في عقيدة دينية ما بل يعني استيعابا للإنسان في آدميته ووحدته من حيث النوع والرسالة والهدف من حياته، وهو ليس تنازلا عن قيم دينية مخصوصة بل هو تعزيز لها وتفعيل للمعاني التي تحملها ومن أهم تلك المعاني ما ارتبط بالإنسان بوصفه كائنا له حقوق مهما كانت عقيدته أو توجهه الديني فإذا لم تتغير القنوات التي يعتبرها أصحابها من اليقينيّات من خلال تغيير القيم والمعاني الحاملة لها فإنه لا يمكن للعنف والتطرف أن يغيرها بل إنه على العكس من ذلك يغذي فيها التعصب المضاد ويعطي المشروعية لخرق حقوق الإنسان والدوس عليها.

إن عالمنا المعاصر يفتقر اليوم إلى ثقافة التسامح والحوار وينظر إلى الآخر، والآخر الديني على نحو أخص، بازدراء واحتقار وكرهية، ويتطور الأمر إلى العنف والعداء، لأنه عالم مبني، في صميمه، على الظلم والتعصب وتقييد الحقوق والحريات، ومن ثمة ينبغي توظيف مفهوم التسامح في التفكير في قضايا عصرنا الساخنة الكبرى والتسامح الديني على وجه الخصوص لتفادي اللاتسامح

الذي يستشري في عمق وجودنا وإرساء التفاهم والتعايش الحضاري بين الأديان والحضارات وتوطين مبادئ الأمن والسلام وتحقيق إمكانية العيش المشترك.

المصادر والمرآج:

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، م2، ط1، 1092.
- جاك لوغوف، الأصول الوسطوية لعدم التسامح، ترجمة لحسن عابيد، مدارات فلسفية، 2004.
- محمد محفوظ، الإسلام وجدلية الإيمان والحرية والمسؤولية، ضمن مجلة الكلمة، منتدى الحكمة للدراسات والأبحاث، بيروت، السنة العشرون، خريف 2013.
- جوزيف لوكير، تاريخ التسامح في عصر الإصلاح، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009.
- حسن حنفي، تقييم تجارب حوار الحضارات، ضمن خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات، دار السلام، القاهرة، ط1، 2004.
- محسن الزراعي، الإنسانية وثقافة التسامح، ضمن عمل جماعي: التنوير والتسامح وتجديد الفكر الغربي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 2007.
- سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة: حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.
- سمير الخليل، التسامح في اللغة العربية، بحث منشور ضمن كتاب: التسامح بين الشرق والغرب، دراسات في التعايش والقبول بالآخر، ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقى، ط1، 1996.

- صالح شقير، ساطع نسيب رضوان، تفعيل مفهوم التسامح فلسفياً، ضمن مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، سوريا، المجلد 3-، العدد 5، 2014.
- صبحي حموي وآخرون، المنجد في اللغة العربية، دار المشرق، بيروت، ط2، 2001.
- عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 19.
- أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط2، 2006.
- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997.
- منوي غباش، مشكلة التسامح الديني، مؤمنون بلا حدود، الرباط، 2015.
- ناجية الوريمي، في مفهوم التسامح، مؤمنون بلا حدود، الرباط، 2016.
- هاشم صالح، التسامح والحرية الدينية في الفكر الأوروبي، مجلة يتفكرون، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد الأول، 2013.

المراجع بالفرنسية:

- Jeanne Hersch, Tolérance entre liberté et vérité, in: Philosophica, Vol:65, 2000.
- Paul Ricœur, Lectures3, Autour du politique, Seuil, Paris, 1999.